الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

PROVISIONAL
A/37/PV.49
5 November 1982
ARABIC

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ٣٠/١٠

الرئيس : السيد هولاى (هنغاريا)

- التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية : مشروع قرار [٢٦]

- العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشات النووية العراقية واثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والسلم والامن الدوليين : تقرير الامين العام [٢٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63289/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية : مشروع قرار (A/37/L.10)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة أولا للسيد وليام بافام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة .

السيد بافام (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكر المندوبون أن الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في قرارها ٣٥/٢ ، قد منحت صفة المراقب الدائم للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ودعتها للاشتراك في الدورات وفي العمل الذي تقوم به الجمعية العامة بصفة مراقب . وفي شباط/فبراير ١٩٨١ انشأت اللجنة الاستشارية بعثة دائمة بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة . وفي الدورة السادسة والثلاثين اتخذت الجمعية العامة قرارها ٣٦/٣٨ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للجنة واعترافا بعملها المحمود في تعزيز التعاون الدولي والاقليمي الذي يرمي الى دعم جهود الأمم المتحدة ، ان تدرج في جدول أعمالها بندا بعنوان " التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية " .

وفي نفس القرار طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم باجراء المشاورات مع الأمين العام للجنة الاستشارية بغية تعزيز التعاون وتوسيع نطاقه بين المنظمتين . ويسعدني بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة أن أبلغكم بالتقدم الذي تم احرازه حتى الآن إعمالا للقرار ٣٦/٣٨ .

من المعروف تماما أنه ابان الـ ٢٥ عاما الماضية ، فان اللجنة الاستشارية القانونية لم تعمل فقط كمحفل أساسي للمشاورات والتعاون بين آسيا وافريقيا في المجال القانوني ، بل

Digitized by UNOG Library

وجهت أيضا أنشطتها لكي تكمل عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وأسهمت بشكل قيم في مؤتمرات هامة للأمم المتحدة ، مثل تلك التي تتناول العلاقات الدبلوماسية وقانون المعاهدات ، وخلافة الدول ، وبيع البضائع على نطاق دولي وخلال الأعوام الماضية فلقد احتفظت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية بعلاقات وثيقة مع الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وعلى وجه الخصوص لجنة القانون الدولي ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي . وفي تعاون وثيق مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي تمكنت اللجنة الاستشارية من اقامة مراكز اقليمية في كوالالمبور والقاهرة ، وذلك لتسوية الخلافات الاقتصادية والتجارية . ومن الأهمية بمكان ، أن قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي يعتمد عليها لتسوية مثل هذه الخلافات .

وخلال هذه الفترة قيد الاستعراض تم اجراء مشاورات حول المسائل ذات الاهتمام المتبادل ، بين الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، والأمين العام للأمم المتحدة ، ومكتب الشؤون القانونية وأمانة مؤتمر قانون البحار . لقد أعرب الأمين العام للجنة الاستشارية عن الأمل في الاسهام بشكل فعال في عمل الأمم ، وبشكل أكثر تحديدا ، في مجال القانون ، علاوة على مجالات تكون فيها المسائل القانونية والاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا . ونتيجة لهذا فان الأشكال والوسائل المختلفة لمثل هذا التعاون قد تم استكشافها .

Digitized by UNOG Library

ومما يبعث على الارتياح ، أن نلاحظ بعض المجالات الرئيسية التي قدمت فيها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية معاونتها في عمل الأمم المتحدة . وهي تتضمن ـ على سبيل المثال ـ نشر عمل الأمم المتحدة في مجال التطوير المرحلي للقانون الدولي وفيما يتعلق بتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، واتفاقية قانون البحار ، وتقديم مساعيها الحميدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن هذه الأمور ، وكوسيلة ملائمة ، لتشجيع الحكومات الأعضاء فيها للتصديق على معاهدات واتفاقات الأمم المتحدة أو الانضمام اليها .

ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية سوف تقوم أيضا بالترتيبات اللازمة لاجراء المشاورات بين الحكومات الأعضاء فيها قبل كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المتصلة بالتطوير المرحلي لقانون التجارة والاقتصاد الدولي ، بالاضافة الى النواحي القانونية من جدول الأعمال والمتصلة بموضوع النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتجميعها وتصنيفها . كما ستتعاون اللجنة الاستشارية أيضا مع الأمم المتحدة في تنظيم برامج تدريب وحلقات دراسية حول الموضوعات السالفة الذكر . ولقد تم أيضا اجراء مناقشات مفيدة حول موضوع التمثيل في الاجتماعات ، وتبادل الوثائق والمعلومات وتنسيق برامج العمل . ومن الواضح ، ان اطار التعاون انما ينبثق من هذه المشاورات ، وانني لواثق من أن برنامجا هاما سوف يوضع بحيث يكون هناك فائدة وارتياح متبادلين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٢ الصادر في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ، أعطي الكلمة الآن للسيد سن الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية .

السيد سن (الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، أن أعرب لكم ـ سيادة الرئيس ـ عن تهانينا بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة ، وأن أعرب عن أملنا في أن يتم في ظل قيادتكم احراز تقدم بشأن العديد من القضايا الحيوية الواردة في جدول أعمال دورة هذا العام . وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة كي

Digitized by UNOG Library

أعرب عن اعجابنا بقيادة السيد عصمت كتاني خلال فترة عمله رئيسا للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

واننا لنشعر بسعادة غامرة اذ نتقدم بتهانينا للأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوبيار على الرسالة التي جاءت في أوانها والتي قدمها للعالم ، ونؤكد له تعاوننا التام في كل جهوده الرامية الى اعادة توجيه عمل الأمم المتحدة .

في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، فإن مندوب الهند ، البلد المضيف لمنظمتنا ، بتقديمه مشروع القرار A/35/L.3 ، من أجل اعطاء مركز المراقب للجنة الاستشارية قد وجه اهتمام الجمعية العامة الى العلاقة التي نمت تدريجيا لفترة تربو على عشرين عاما ، بين الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها ووكالاتها وبين اللجنة الاستشارية . ولقد أعرب ، باسم مقدمي مشروع القرار ، عن الأمل في أن تلقى العلاقة بين اللجنة ــ بعد اضفاء الصبغة الرسمية على وضعها كمراقب ــ والأمم المتحدة المزيد من الدعم . وخلال الدورة السادسة والثلاثين قدمت الجمعية العامة ــ في القرار ٣٦ / ٣٨ الذى اعتمدته في جلستها العامة الثالثة والستين ، المنعقدة في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، تهانيها الى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشائها على عملها الذى يستحق كل تقدير وثناء في تعزيز التعاون الاقليمي والدولي المدعم لجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد . وفي نفس القرار طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن يجرى المشاورات مع الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ــ الافريقية بهدف تعزيز التعاون بين المنظمتين وتوسيع نطاقه . وبمقتضى ذلك القرار ، تم احراز تقدم في المشاورات ، وقد يكون من الملائم بالنسبة لي أن أوضح بعض المجالات العريضة التي نتوقع أن تفي بالأهداف المرجوة .

وكما اتيحت لي الفرصة أن أذكر في بياني الى هذه الجمعية في العام الماضي ، ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ــ الافريقية ، التي انبثقت بصفتها المنظمة الوحيدة فيما بين الحكومات التي تضم قارتين شقيقتين هما آسيا وافريقيا ، كنتيجة ملموسة لمؤتمر باندونج التاريخي ، قد وجهت أنشطتها منذ بدء قيامها بطريقة تؤيد عمل الأمم المتحدة . ولتحقيق

Digitized by UNOG Library

هذه الغاية عملت اللجنة الاستشارية القانونية في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها ووكالاتها منذ عام ١٩٦٠ . ولقد شمل هذا التعاون مجالات عريضة بما في ذلك القانون ، والعلاقات الاقتصادية والبيئة ومشكلة اللاجئين ، وموارد المحيطات والفضاء الخارجي . وكذلك احتفظت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية باتصالات وثيقة بمكتب الشؤون القانونية ، وكذلك بأمانة مؤتمر قانون البحار . وقد تعاونت أيضا بشأن عدد من المشاكل والقضايا المحددة مع مختلف الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ومختلف اللجان الاقليمية الاقتصادية . كما اقيمت العلاقات الرسمية بين اللجنة القانونية الدولية واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية في ١٩٦١ ، مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي . وفي الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت عام ١٩٦٨ ، انضمت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية بوصفها منظمة مشاركة فيما بين الحكومات ، الى هذا المؤتمر . ومنذ ذلك الحين ونحن نولي اهتماما خاصا لعمل تلك المنظمة .

ويحدونا الأمل في ألا يتم فقط الابقاء على مجالات التعاون القائمة ، بل يزداد تدعيمها بطريقة ملموسة . وقد أثبتت عضويتنا الحاجة الى المزيد من مشاركتنا في الأنشطة المساعدة لعمل الأمم المتحدة كنتيجة لمنح مركز المراقب الدائم للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية لدى الأمم المتحدة . وكنقطة بداية ، وبناء على اقتراح الحكومات الأعضاء ، عملنا على مد أنشطتنا في مجال اعداد المعلومات الأساسية والملاحظات على بنود جدول الأعمال المعروضة على الجمعية العامة ، والمتصلة بعمل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، والترتيب لاجراء المشاورات التحضيرية بين أعضائنا بهدف مساعدة الأعضاء من أجل المزيد من المساهمة المركزة في عمل الجمعية العامة في المجال القانوني . ويحدونا الأمل أيضا في أن نساعد ، عن طريق اعداد دراسات موجزة بشأن بعض القضايا الرئيسية المعروضة على الأمم المتحدة ، في تركيز الانتباه على المجالات التي تحتاج الدراسة وبذلك نضمن مزيدا من اهتمام الحكومات بالأمور الهامة للغاية دون اغراقها في كميات هائلة من التفاصيل والمجلدات المليئة بالوثائق .

Digitized by UNOG Library

ومنذ عام ١٩٦١ ، تدعى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، للمشاركة كمراقب في مؤتمرات كبار المفوضين التي تعقدها الأمم المتحدة . وقد استفدنا من مثل هذه الدعوات وكان دورنا الأساسي هو أن نساعد في العملية عن طريق اعداد الدراسات والتوثيق وترتيب تبادل وجهات النظر في الاعداد للمؤتمر . ومثل هذه المساعدة أثبتت فائدتها ، ولا سيما فيما يتعلق بمؤتمرات بشأن العلاقات الدبلوماسية ، وخلافة الدول ، وقانون المعاهدات ، ولكن ربما ظهرت فائدتها القصوى بالنسبة لقانون البحار . فلقد تابعنا عن كثب ، خلال العقد الماضي وساعدنا في المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع ، وجعلنا محفلنا متاحا وعلى أهبة الاستعداد لاستمرار الحوار بين البلدان النامية والأمم المصنعة بشأن عدد من القضايا الحاسمة . وفي حقيقة الأمر ، أخذت بعض المفاهيم الرئيسية مثل المنطقة الاقتصادية الخالصة والدول الارخبيلية ، مكانها الصحيح في المداولات التي نجريها في اطار منظمتنا ، وفضلا عن ذلك ، فقد برهنت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، في مناسبات مختلفة ، عندما كان يواجه مؤتمر الأمم المتحدة الصعوبات ، في المضي قدما في المفاوضات ، باعتبارها محفلا هاما يتيح فرص المشاورات غير الرسمية لحل الخلافات .

Digitized by UNOG Library

ولهذا فانه من دواعي ارتياحنا بصفة خاصة أن نجد المؤتمر قد نجح في اعتماد اتفاقية بالغالبية العظمى خلال هذا العام ، وبهذا فانه يقدم للعالم نظاما جديدا للمحيطات يمثل حصيلة عملية مفاوضات شاقة استمرت عددا من السنين . واننا واثقون من أن الاتفاقية سوف يوقعها عدد كبير من الدول خلال الدورة الأخيرة للمؤتمر التي تعقد في الشهر القادم في جامايكا ومن أن اللجنة التحضيرية للاعداد لاقامة السلطة الدولية لقاع البحار سوف تشكل في أوائل العام القادم . واننا نشارك تماما الرأي الذي عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة بأن قانون البحار يعتبر دليلا ملموسا على ما يمكن تحقيقه من نتائج هامة عن طريق مفاوضات منظمة تنظيما جيدا في اطار الأمم المتحدة وان كانت تجرى بشأن أشد المشاكل تعقيدا . ويحدونا الأمل في أن كل الدول سوف تتمكن من المشاركة في الاتفاقية في المستقبل القريب حتى تصبح الاتفاقية صكا نافذ المفعول ليس فقط بالنسبة للمعايير التنظيمية وانما أيضا بالنسبة للنمو الاقتصادي بأسلوب عملي قابل للتطبيق . وان عمل اللجنة التحضيرية بالنسبة لوضع القواعد المضمونية والتوضيحية بشأن المناجم في قاع البحار وبشأن نقل التكنولوجيا يمكن أن يكون عملية حاسمة في ذلك الاتجاه ، ولهذا نقدم أقصى ما نستطيع من تعاون ومساعدة في تلك المهمة . ونحن نخطط أيضا لاستخدام محفلنا في الدورة القادمة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية للحوار بشأن نطاق وأثر الاتفاقية ولتقديم المساعدة للحكومات في منطقتنا في اعتماد اطارها القانوني لتنفيذ الاتفاقية . وبصفة خاصة فيما يتعلق بموارد المناطق الاقتصادية الخالصة .

وهناك مجال آخر لبرنامج عمل الأمم المتحدة ما نزال نهتم به كثيرا ، وهو الخاص بالمفاوضات العالمية الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي في اطار اعلان الأمم المتحدة المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . ونحن نرى أنه في كل مجالات التعاون الاقتصادي تقريبا ، ان الاعتبارات السياسية والاقتصادية والقانونية متشابكة على نحو لا ينفصم بحيث أن أي حل معقول وفعّال للمشاكل يمكن أن يتحقق عن طريق مزيج حكيم وحصيف من كل العناصر الثلاثة . وبينما تبقى الارادة السياسية العامل الأساسي في كل المفاوضات ، فان الامكانية الاقتصادية هي التي تقرر الجوهر ، والاطار

Digitized by UNOG Library

القانوني أداة ضرورية لتنفيذ الارادة السياسية للشعوب وتصميمها . ولهذا يبدو لنا أنه بينما يجرى الحوار على المستوى السياسي من أجل بدء المفاوضات العالمية الشاملة ، فان التحضير الملائم للدعم التقني يعتبر ضروريا بنفس القدر . وفي هذا الاطار ، بادرنا بعقد اجتماع غير رسمي للتبادل العام للآراء في اذار/مارس من هذا العام تحت رئاسة السفير طيب سليم ويسعدني أن أقرر أنه قد تمت فعلا بعض أعمال المتابعة .

وبصرف النظر عن برنامج عملنا الجارى المؤيد للأمم المتحدة كما أوضحت توا ، فان أحد المجالات الأخرى التي يمكن أن نساعد فيها هو مسألة الانضمام الى الاتفاقيات التي اعتمدت تحت اشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة أو التصديق عليها . لقد لوحظ أنه رغم اعتماد عدد كبير من الاتفاقيات المتعددة الأطراف بعد عمل تحضيرى ضخم ومناقشات مطولة ، فانها تأخذ وقتا قبل أن تطبق بانضمام أو تصديق العدد اللازم من الدول . وكان هذا دائما مثيرا للاحباط ، وليس هناك شك في أننا بحاجة الى بعض الجهود لعلاج تلك الحالة . ان القاضي الياس ، رئيس محكمة العدل الدولية ، أثناء رئاسته للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، قد اقترح أنه من الممكن لمنظمتنا أن تتبنى هذا الموضوع وهذا ما نفكر فيه جديا في الوقت الحاضر . ومن أجل أن نبدأ فقد عقدنا اجتماعا لفريق من الخبراء منذ شهور قليلة للنظر في اتخاذ اجراء ملائم لتشجيع التصديق على بعض الاتفاقيات الرئيسية للمنظمة الحكومية الدولية للملاحة البحرية وقد حققنا فعلا بعض النجاح . ومما يبدو مهما بالنسبة لمنطقتنا حاجة الحكومات الى أن تعرف بلغة مبسطة المزايا التي يمكن أن تحققها عن طريق انضمامها الى الاتفاقية أو تصديقها عليها بقدر معين من اجراءات المتابعة . ونحن على استعداد للمساعدة في هذه العملية .

وسوف تجرى مشاوراتنا مع الأمين العام للأمم المتحدة حول هذه الأمور وكذلك حول مسألة تبادل الدراسات والوثائق والمساعدة في برامج التدريب . ونحن نتطلع أيضا الى امكانية أن ندرج في برنامج عملنا موضوعات أو أمورا تهم الأمم المتحدة أو أية وكالة تابعة لها تلبية لطلبها ، وذلك كخطوة اضافية في عملية التعاون بين المنظمتين .

Digitized by UNOG Library

أخيرا ، أود أن أشير الى الجزء الهام من تقرير الأمين العام الذى يدعو فيه الحكومات الى اعادة الالتزام الواعي بميثاق الأمم المتحدة . وان أى نشاط مدعم للأمم المتحدة يجب أن يراعى ذلك ، ونحن سنظل ملتزمين تماما بالمساعدة لتحقيق ذلك الهدف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل الهند لتقديم مشروع القرار .

السيد سميد (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا باهتمام بالغ الى البيانين اللذين ألقاهما وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية . ونحن نشكر لهما على تقريرهما عن أنشطة التعاون التي تجرى بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية .

ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية التي تتألف من أعضاء خبراء من الدول الأعضاء ، قد أنشئت في ١٩٥٦ وكان هدفها الأول تقديم العون للبلدان الآسيوية ـ الافريقية في مجال القانون الدولي . وعمل اللجنة في المجالات المختلفة للقانون الدولي ـ قانون المعاهدات ، والبيئة ، والفضاء الخارجي ، والتجارة الدولية وقانون العلاقات الاقتصادية والتحكيم التجارى ومجالات أخرى ، وبصفة خاصة في قانون البحار ـ كل هذه المجالات بررت بشكل كاف توقعات آبائها المؤسسين . وقد حصلت الآن اللجنة الاستشارية على وضع المنظمة الحكومية الدولية في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، تحت القيادة النشيطة لأمينها العام السيد سن .

وهناك اعتراف بقيمة ونوعية عمل اللجنة الاستشارية يتمثل في أن دوراتها السنوية قد جذبت ، بالاضافة الى دولها الأعضاء ، التي تبلغ الآن ٤٠ دولة ـ عددا متزايدا من الدول من كل أرجاء العالم وممثلين من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وهيئات حكومية دولية أخرى . وعلاوة على ذلك ، فقد أصبح من التقاليد المرحب بها أن يحضر الأمين العام للجنة أو ممثلو اجتماعات لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، وان يحضر ممثلو وهذه الهيئات بدورهم الدورات السنوية للجنة . وفي أكثر من مناسبة ، حتى قضاة محكمة العدل الدولية ألقوا بيانات أمام الدورات السنوية للجنة .

Digitized by UNOG Library

والأهم من ذلك أن اللجنة الاستشارية على أساس دراسات منهجية أعدتها الأمانة العامة ، كانت تناقش في اجتماعات مجموعات الخبراء السنوية وفيما بين الدورات ، موضوعات على جدول أعمال لجنة القانون الدولي ، ولجنة القانون التجارى الدولي التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والمؤتمرات الدبلوماسية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة . وفي هذا العام ، فان **امانة** اللجنة قد أعدت كذلك معلومات أساسية لمساعدة الدول الأعضاء في عملها ابان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

وقد أفادت اللجنة الاستشارية من الارشاد والتعاون **اللذين** قدمتهما الأمم المتحدة وهيئات أخرى ، وذلك سواء أثناء اعداد أمانتها لهذه الدراسات أو أثناء مداولاتها هي. وكنتيجة لذلك فان عمل اللجنة لم يكتسب فقط قيمة معاصرة بل أن توصياتها ايضا تأتي معبرة عن المصالح المشتركة للمجتمع الدولي وكما لاحظ الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية في بيانه بأنه يمكن أن تكون هناك جوانب جديدة أخرى يمكن فيها لكل من الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية أن يعملا على زيادة التعاون ، خصوصا في مجال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وفي اطار المفاوضات العالمية الشاملة التي نأمل جميعنا بدءها دون أى مزيد من التأخير . ولذلك ولصالح المصلحة المتبادلة للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية ، دون شك ، فانه ينبغي تعميق أوجه التعاون والتفاعل فيما بينهما . وتحدونا الثقة بأن هذا التعاون المفيد المتبادل سوف يؤدى حتما الى تعزيز الاحترام للقانون الدولي وفعاليته . وهذا سوف يسهم بدوره في خدمة قضية السلم والنظام العالميين .

وطبقا لذلك ، اذا سمح الرئيس ، فانه يسعدني نيابة عن جميع المشاركين في تقديم المشروع : اندونيسيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وسرى لانكا ، والفلبين ، ومصر ، ومنغوليا ، ونيجيريا ، والهند ، واليابان ، أن أقدم مشروع القرار بشأن البند ٢٦ المعمم في الوثيقة A/37/L.10 . وانني أثني عليه وأرجو أن تعتمده الجمعية العامة باتفاق الآراء .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ثلاثة أعوام منحت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية صفة المراقب في هذه المنظمة رسميا ، وبذلك تدعمت العلاقات المثمرة التي استمرت لمدة عشرين عاما بين هذه المنظمة واللجنة

Digitized by UNOG Library

الاستشارية . وفي هذا العام دخلت اللجنة يوبيلها الثاني بعد خمسة وعشرين عاما من الاسهام الجدير بالثناء في التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي . وخلال هذه الأعوام رأس اللجنة الاستشارية الدكتور سن ، وهو رجل ذو عقلية ممتازة ومواهب قديرة ويعمل على الربط بين المثالية والعمل . ووفدي يود أن يضفي عليه الثناء الحار لقيادته المثمرة الناجحة للجنة ، وللتقرير البنّاء الذي قدمه ببراعة عن أنشطة اللجنة الاستشارية .

ان اللجنة الاستشارية تضم قارتي افريقيا وآسيا ، وتمثل تطلعات شعوب هاتين القارتين الى تنظيم العلاقات فيما بينها ، وكذلك العلاقات بينها وبين دول العالم ، على أساس الرغبة في تأكيد مفهوم العدالة في تلك العلاقات استنادا الى القانون الدولي ومبادئ العدالة .

وبعد تشكيلها بفترة وجيزة ، فان اللجنة الاستشارية القانونية **الاسيوية-الافريقية قد** أقامت علاقات رسمية مع لجنة القانون الدولي ولم تعمل على تكملة جهود هذه اللجنة في سبيل تطوير وتدوين القانون الدولي العام فحسب ، بل انها دخلت أيضا مجال القانون الدولي الخاص ، ونتج عن ذلك أن اللجنة الاستشارية خلال السنوات الست والعشرين من وجودها قد أصبح لديها حصيلة غنية في مختلف مجالات القانون الدولي ، بما في ذلك قانون المعاهدات ، وقانون البحار ، والجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والبيئة بما في ذلك **القوانين المنظمة** لاستخدام الأنهار الدولية ، والفضاء الخارجي ، والبيع الدولي للبضائع ، والتشريع الدولي للشحن البحري .

وفي المجالات الانسانية ، فان اللجنة قد اضطلعت بدراسة في شأن حقوق اللاجئين . وقامت باعادة تقييم للمبادئ الخاصة بمعاملة اللاجئين ، ومسألة اعطاء التعبير المناسب للمبادئ العامة التي تحكم حقهم في العودة ورد الممتلكات والتعويض للاجئين الفلسطينيين العرب وغيرهم من النازحين .

وبالترادف مع وظائفها القانونية ، والنواحي الانسانية ذات الطابع القانوني ، فان اللجنة الاستشارية قد احتفظت بوشائج الصلة وتعاونت تعاونا وثيقا مع أجهزة ووكالات هذه المنظمة ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة

Digitized by UNOG Library

الدولية للملاحة البحرية ومختلف اللجان الاقتصادية الاقليمية ، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة .

وهكذا فان اللجنة الاستشارية لم تكن مكملة فقط بل داعمة لعمل هذه المنظمة في جهودها الرامية لتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، وفي اعادة تأكيدها للايمان بكرامة الانسان وقدره وبتعزيز التقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

ومن ثم فان من مصلحة أعضاء هذه المنظمة أن لا يتم الابقاء فحسب على مجالات التعاون الحالية مع اللجنة الاستشارية بل أن تعزز بطريقة ملموسة كما أوصى بذلك أمين عام اللجنة نفسه .

السيد عبد المجيد (مصر) : ان التعاون القائم بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية وبين الأمم المتحدة ، وأجهزتها المختلفة ذات الصلة بالمجالات القانونية ، هو تعاون بناء ومثمر . واننا نشكر للسيد الأمين العام تقريره في هذا الشأن ، ونأمل في زيادة ودعم هذا التعاون . لقد عبر الدكتور سن أمين عام اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، وكذلك من سبقوني في الحديث عن النواحي التي يجب أن يشملها ويمتد اليها مثل هذا التعاون ، وكذلك عن كيفية تدعيمه وزيادته .

Digitized by UNOG Library

واننا نأمل في الاستجابة لهذه الآراء القيمة . ويسرنا ان نحيي مجهودات الدكتور سن في هذا الصدد .

لقد قامت أمانة اللجنة الآسيوية الافريقية بالاعداد للعديد من الموضوعات القانونية التي تتناولها الجمعية العامة خلال هذه الدورة .

ولقد ساعد هذا الاعداد على تفهم هذه الموضوعات بطريقة أكثر موضوعية ، وكذلك ساعد على بلورة المواقف بين الدول الأعضاء في اللجنة ، وتكوين أرضية مشتركة وتنسيق الجهود . وكل ذلك يؤدى ، ولاشك ، الى تفهم للأوضاع الدولية بطريقة أكثر ايجابية . وانني يسعدني ان اكرر التقدير لجهود الامانة العامة للأمم المتحدة ، ولجهود أمانة اللجنة الاستشارية القانونية والآسيوية الافريقية . وآمل أن يحظى مشروع القرار المعروض على هذه الجمعية الآن في الوثيقة A/37/L.10 الذى يشارك وفد بلادى في تبنيه — بتأييد الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اعلن بالاضافة الى البلدان التي تقدمت بمشروع القرار A/37/L.10 ، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه وهي : باكستان ، وبنغلاديش ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والفلبين ، وقبرص ، ونيجيريا .

كما يذكر الممثلون ، ان ممثل الهند قد طلب ، عندما تكلم نيابة عن مقدمي مشروع القرار هذا ، أن تعتمد الجمعية العامة المشروع بتوافق الآراء .

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧ / ٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا من النظر في البند ٢٦ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ٢٤ من جدول الأعمال

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين : تقرير الأمين العام (A/37/365-S/15320 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح اقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند الساعة ١٧/٠٠ اليوم .

وقد تقرر ذلك .

السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أدان المجتمع الدولي بالفعل بشدة وبشكل اجماعي الهجوم الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية باعتباره عملا من أعمال العدوان لم يسبق له مثيل ، وله آثار مضرة بعيدة المدى على النظام الدولي القائم . ومع ذلك ، وكما أشار الأمين العام بحق في تقريره عن أعمال المنظمة ، فان اصدار قرار لا يعفي أعضاء الأمم المتحدة من المزيد من المسؤولية بشأن الموضوع قيد البحث .

بالنسبة للبند المعروض علينا ، يتعين على الجمعية العامة ان تنظر الى الآثار والنتائج المترتبة عن هذا العمل العدواني ، الذى لم يكن هجوما على مبدأ الأمن الدولي ذاته فحسب ، ولكنه أقام أيضا سابقة جعلت العالم يقترب من حافة الكارثة النووية . وان ما يدعو الى التشاؤم بشكل مماثل ، هو حقيقة أن المعتدى الصهيوني قد أعتمد — كمبدأ اساسي لسياسة — التهديد المعلن بتكرار هذه الهجمات ضد أية مفاعلات عراقية أو أية مفاعلات تتبع أى بلد آخر يعتبرها الصهاينة مهددة لكيانهم مستقبلا . ويتعين على الجمعية العامة أن تبحث الوسائل والطرق التي من شأنها تجنب مثل هذه التهديدات ، ومنع المعتدى من تكرار أعماله العدوانية .

هناك شبه اتفاق اجماعي على أن العمل العدواني الاسرائيلي قد أثر بشكل خطير على وظائف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعلى معاهدة عدم الانتشار ، وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وأمن المنشآت النووية السلمية ، والحقوق السيادية للدول في التقدم العلمي والتكنولوجي ، وحقوق الانسان غير القابلة للتصرف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، واسس عملية نزع السلاح ، وفوق كل ذلك ، البقاء السيادى للدول ، ومبدأ الأمن الدولي .

Digitized by UNOG Library

ان نتائج العمل العدواني الاسرائيلي واسعة النطاق وبعيدة المدى . وهي تتضمن جوانب سياسية ، واقتصادية ، وتقنية ، واجتماعية ، وقانونية تتطلب اجراء دراسة شاملة من جانب خبراء مؤهلين في كل مجال من هذه المجالات . هناك أيضا اعتراف اجماعي بضرورة ضمان عدم تكرار مثل هذا الهجوم على المنشآت النووية من جانب اسرائيل أو أية دولة أخرى . وينبغي دعوة المجتمع الدولي لاعتماد التدابير القانونية الضرورية ، على الصعيد الدولي ، لمنع الهجمات ضد المنشآت النووية .

وينبغي ألا تحوّل هذه الجوانب واسعة النطاق للهجوم الاسرائيلي ، بأى حال من الأحوال ، انتباه الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي عموما ، عن النتائج المحددة للعمل العدواني الاسرائيلي في المنطقة ، وعن الأهداف والسياسات الصهيونية التي حدت بهذا الهجوم . وعلينا ألا ننسي للحظة واحدة أن اسرائيل نفسها دولة نووية ، بحكم الواقع ، رفضت دائما أن تخضع منشآتها النووية للضمانات الدولية .

ان هناك تقارير مستقلة عديدة تؤيد وجود المخزون الاسرائيلي من الأسلحة النووية . وسوف أشير — في الوقت الحاضر — الى تقريرين فقط . ان مذكرة لوكالة المخابرات المركزية الامريكية بعنوان " احتمالات المزيد من انتشار الاسلحة النووية " مؤرخة في ٤ من أيلول /سبتمبر ١٩٧٤ ، وصدرت في ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، قد خلصت الى أن اسرائيل انتجت أسلحة نووية . وكانت تقوم هذه النتيجة ، حسبما جاء بالمذكرة ، على :

" حصول اسرائيل على كميات كبيرة من اليورانيوم ، بشكل جزئي عن طريق العمليات السرية ؛ والطبيعة الغامضة لجهود اسرائيل في مجال اثراء اليورانيوم ؛ واستثمار اسرائيل الكبير في مجال نظام القذائف المكلّف المصمم لحمل رؤوس نووية " .

هناك دليل آخر تم الكشف عنه في كتاب نشر في لندن في أوائل هذا العام بعنوان " دقيقتان فوق بغداد " ، حيث يبين واضعو الكتاب أنه خلال حرب ١٩٧٣ ، كانت هناك دلائل بأن :

" ديان اصدر أمرا سريا بأن توضع على أهبة الاستعداد — لأول مرة — قذائف جيريكو اس . اس الاسرائيلية الصنع ، حاملة رؤوسا نووية . فضلا عن طائرات كفير وفانتوم

Digitized by UNOG Library

القاذفة المقاتلة المزودة بالأجهزة النووية . لقد كان هناك ١٣ سلاحا نوويا اسرائيلـــي الصنع على أهبة الاستعداد " .

ان واضعي الكتاب الثلاثة معروفون شخصيا في اسرائيل ، ولهم اتصالات ممتازة بالجيـــش والحكومة . وأحدهم وهو آموس بيرلمستر عمل في المركز النووي السري الاسرائيلي في ديمونه لمدة أربع سنوات ؛ وهو بالتأكيد في موقع يسمح له بمعرفة ما كان يجري في ديمونه وهو يقرر أن " المفاعل الاسرائيلي قد اصبح حارا حوالي ١٩٦٨ " . ويقرر ، اكثر من ذلك ، أن " الصقور " **الاستراتيجيين** الذين سعوا الى الاحتكار النووي والتفوق النووي قد حققوا انتصارا ، وانهم كانوا يعتقدون بأن التفوق الاسرائيلي سوف يؤدي الى حل النزاع العربي الاسرائيلي وفقا لشروط اسرائيل .

Digitized by UNOG Library

وتبين هذه الفضائح أن قادة اسرائيل على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية ، ليس كملجأ أخير اذا تعرض بقاؤها لحظر الهجوم النووى ، كما يدعي بعضهم ، بل عندما يجدون تهديدا لقبضتهم على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلوها بالقوة — كما حدث في ١٩٧٣ . وبعبارة أخرى ، فان السبب الرئيسي وراء حصول اسرائيل على الأسلحة النووية لا يرجع الى الدفاع عن النفس أو البقاء ؛ وانما لفرض حلّ للنزاع العربي الاسرائيلي بشروط اسرائيل .

وعلاوة على قيام الصهاينة بحرمان العرب من أراضيهم وحقوقهم الوطنية فانهم يسعون الى حرمانهم من أى تقدم علمي أو تكنولوجي قد يؤدى الى تطور الشعب العربي الاجتماعي والاقتصادى ويرفع بذلك مستوياته المعيشية ويصون كرامته . لقد كان الرئيس صدام حسين أول من أعلن حقيقة ان هذا كان هو الحافز الحقيقي وراء الهجوم الصهيوني على المنشآت النووية العراقية .

ومن المفيد أن نلاحظ أن البروفيسور ريتشارد ويلسون ، استاذ الفيزياء الأمريكي والمدير السابق لمركز سياسة الطاقة والبيئة في جامعة هارفرد ، قد أجرى دراسة استقصائية شخصية للادعاءات الاسرائيلية فيما يتعلق بالبرنامج النووى العراقي . وقد نشر خلاصة ما توصل اليه في جريدة كريستيان ساينز مونيتور الصادرة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨١ . وهذا ما قاله :

" لأكثر من عام ، أعلنت الصحف الاسرائيلية ان العراق كان يستعد لصنع قنبلة نووية بمساعدة فرنسية وايطالية . وقد سألت علماء اسرائيليين كبار ، بما فيهم البروفيسور يوفال نيمان ، وهو مدير علمي سابق في هيئة الطاقة الذرية الاسرائيلية " — ويعتبر أشهر عالم اسرائيلي — " عما اذا كان لديهم أى دليل ملموس على هذا . ولم يقدم العلماء أو الصحف أو الحكومة أى دليل . لقد وقّع العراق على معاهدة عدم الانتشار النووى . وأنا أعلم أنه ليست هناك دلائل ملموسة تثبت ان العراق لا يمتثل لأحكامها . وقد ناقشت هذا مع علماء ودبلوماسيين فرنسيين بارزين ، ومع وزارة خارجية الولايات المتحدة ، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولم أحصل كذلك على أية دلالة " .

ويختتم السيد ويلسون مقالته بقوله :

" لذلك ، فان أرجح الاهداف لاقامة مفاعل اوزيراك ، الذى قصفه الاسرائيليون بالقنابل ، هو تمكين العراق من أن تصبح أول مركز بحث في العالم العربي ، أو ما يمكن أن يسمى بمعهد ماساتشوستس العربي للتكنولوجيا ، ولمساعدة بغداد على استعادة مركزها العلمي والثقافي الذى كانت عليه قبل قرون " .

Digitized by UNOG Library

وتلخيصا للمناقشات التي دارت في مجلس الأمن بشأن الهجوم الاسرائيلي ، أشار رئيس المجلس ، ممثل المكسيك ، الى :

" ان تدمير المنشأة النووية التي كانت أهدافها سلمية ، يكشف عن النية في تأكيد التفوق الاستراتيجي والتكنولوجي لدولة على الدول الأخـــرى " . (S/PV.2288 ، ص٤٦ (بالانكليزية)) .

وبيّن كذلك حقيقة مفادها أن هجوم اسرائيل لم يكن عملا منعزلا ، بل كـــان ذروة الانتهاكات المطردة للقانون الدولي ، التي تشمل ضم الأراضي التي احتلت عن طريق القـــوة ، والتمادى في الاحتلال غير المشروع والأعمال العدوانية والاستفزازية الكثيرة ضد الدول المجاورة .

ولسوء الحظ ، ازداد ذلك الاستفزاز خلال عام متحولا الى غزو رهيب للبنان وتدمـــير عاصمته الذى سبّب صدمة لم يفق منها العالم بعد . وهناك خطر متعاظم يكمن في حقيقة مفادهـا ان مطامح اسرائيل الاستراتيجية لا تقتصر على الدول المجاورة لها . فقد نشرت جريدة الغارديان الصادرة في ١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، مقالا بعنوان " أفق اسرائيل التوسعي " ، جاء فيـــه ان آرييل شارون ، عند تقديم المعلومات للمراسلين الاسرائيليين ، تحدث بفخار عن مصالح اسرائيـــل الاستراتيجية ، ممسكا بعصا ليشير بطرفها الى نقاط على خريطة كبيرة للعالم . وقال أحد المراسلين الحاضرين أن شارون : "طوح نهاية العصا حتى زائير غربا ، وحتى الهند شرقا . وعندما مسست نهاية العصا تشاد ، تساءل أحد الحاضرين ، من قبيل النكتة ، عما اذا كانت لدى اسرائيل القدرة على التدخل في شؤون ذلك البلد . وكان الجواب بنعم . " وقد نشر المزيد من تفاصيل سياسات شارون الاستراتيجية في عدد من مجلة افريقيا ـ آسيا الصادرين في ١١ و ٢٤ تشرين الاول /اكتوبر . وفي دورة عمل لمعهد تل أبيب للدراسات الاستراتيجية ، عقدت في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، كان أمن اسرائيل موضوع محاضرة ألقاها شارون ، وأعطى فيها الوصف الدقيق التالي لنطاق المصالح الاستراتيجية لاسرائيل : وأنا اقتبس عن الترجمة الفرنسية الحرفية لكلام شارون الذى أعدته المجلة: (ثم تحدث بالفرنسية)

" ان هذه المصالح لا تقتصر على البلدان العربية في الشرق الأوسط أو فـــي أو في البحر المتوسط أو في البحر الأحمر . فلأسباب تتعلق بالأمن لابد وأن تمتد فـــي

Digitized by UNOG Library

الثمانينات الى بلدان مثل تركيا وايران وباكستان ، والى أقاليم مثل الخليج الفارســـي وافريقيا ، خصوصا بلدان شمال ووسط افريقيا " .

(ثم واصل الحديث بالانكليزية)

ومن الأمور ذات المغزى في هذا السياق ، تعاون اسرائيل في المجالين العسكـــرى والنووى مع جنوب افريقيا . وقد وردت المعلومات عن هذا التعاون في تقارير اللجنة الخاصـــة لمناهضة الفصل العنصرى ، مثل التقرير الوارد في الوثيقة A/36/22/Add.1 المؤرخة في ١٧ أيلـول / سبتمبر ١٩٨١ .

وقد بيّن مؤلفو الكتاب المعنون " دقيقتان فوق بغداد " الذى أشرت اليه آنفا ،ان هنـاك علامات تدلل على أن اسرائيل وجنوب افريقيا تقومان بصنع قنبلة نيوترونية ، وقاذفة انسيابية يبلـغ مداها ١٥٠٠ ميل ونظم نقل نووية مختلفة لترساناتها التكتيكية والاستراتيجية .

لقد انتحل الكيان الصهيوني الارهابي دور دولة نووية عظمى فوق أراض تمتد من الأطلسي الى حدود الصين . والأكثر خطورة من ذلك ، ان هذا الخارج على القانون من بين الأمم يحظى بمساعدة دولة عظمى تزعم انها الدولة الرائدة في الدفاع عن الحرية وحقوق الانسان والعدالـــة والديمقراطية . وقد رأت هذه الدولة العظمى أن من المناسب أن تطبق العقوبات ضد بلد معيّن لأسباب تتعلق أصلا بالشؤون الداخلية لذلك البلد . ولم تر هذا كافيا فطبقت العقوبات علـــى طرف ثالث ، حليف لذلك البلد . وبعد ذلك اعتبرت ان هذا ليس كافيا أيضا فبدأت بالضغط على حلفائها هي ليفرضوا عقوبات ، ليس ضد البلد قيد البحث وانما ضد بلد صديق وحليف لها .

واثناء ذلك ، قامت ربيبة تلك الدولة العظمى ، اسرائيل ، التي استمرت خلال الأربـــع والثلاثين سنة الماضية في الانتهاك السافر والمطرد لجميع قواعد القانون الدولي وحقوق الانسـان الأساسية ، وتنصلت عن التزاماتها الدولية ، بتصعيد متواصل للأعمال العدوانية دونما عقـــاب. وقد أبدت هذه الدولة العظمى ، فضلا عن ذلك ، استعدادها لتقويض المنظمات الدولية الحيوية من أجل المحافظة على مقعد وفد صنيعتها البشع في تلك المنظمات ، التي تتعرض للتدمير مـــن هذه الصنيعة بالذات ، من خلال هجماتها المتتابعة ضدها وضد الأهداف التي تعمـــل مـــن أجلها . فهل هناك مثال ، أكثر من ذلك سفورا ، للنفاق ولاستخدام المعايير المزدوجة من جانب دولة عظمى تزعم أيضا أنها الحكم على مقاييس الأخلاق الدولية ؟

Digitized by UNOG Library

ان موقف الولايات المتحدة تجاه قرار مجلس الأمن بشأن الهجوم الاسرائيلي على المركز النووي العراقي يمكن ان يعتبر حالة مثالية لما قصده الأمين العام بميل " الحكومات الى التصرف . . . بطريقة بيد و معها أن صدور قرار ما انما يعفيها مستقبلا من المسؤولية ازاء الموضوع الذي يتناوله القرار " (A/37/1 ، ص٦) . وقد أكد بصفة خاصة على أهمية القرارات التي يعتمدها مجلس الأمن بالاجماع ، والتي ينبغي أن تستخدم كمنطلق لدعم الحكومات وتصميمها ولتبرير سياساتها خارج الأمم المتحدة .

ان قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) بشأن الهجوم العسكري الاسرائيلي تم اعتماده بالاجماع . ورفضت اسرائيل تماما أحكام هذا القرار . وعندما أدرج البند المعروض أمامنا في جدول الأعمال وقفت الولايات المتحدة وحدها الى جانب اسرائيل في معارضة النظر في هذا البند . وذكرت ممثلة الولايات المتحدة انه طالما ان مجلس الأمن قد توصل الى نتيجة مرضية لتصويت بالاجماع ، فان حكومتها تعتقد ان مواصلة مناقشة هذا الموضوع في الجمعية لن تخدم أي غرض مفيد . وقالت ان القضية قد تمت معالجتها بطريقة بناءة في مجلس الأمن ، وأن جميع أعضاء المجلس ساندوا ذلك الاجراء الخاص بهذا الموضوع . وان الاجراء الذي تتخذه الجمعية العامة عن هذا الموضوع ، في رأي حكومتها ، لن يقدم أي اسهام لقضية السلم في الشرق الأوسط .

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت ذاته ، لا تزال اسرائيل ترفض بعناد ان تضع منشآتها النووية تحت ضمانات وكالة الطاقة الذرية ، وترفض ان تبحث أى تعويضات ملائمة عن الضرر الذى الحقته . وعلاوة على ذلك ، فان تهديدها بتكرار هذه الغارة لا يزال قائما .

وفي أعقاب الغارة على المركز العراقي قام الصهاينة بقصف المناطق المدنية في بيروت ، مما أدى الى مقتل ٣٨٥ وجرح أكثر من ٦٠٠ شخص . وبدلا من أن تتابع الولايات المتحدة التحقيق لمعرفة ما اذا كانت اسرائيل قد خالفت اتفاقات التزود بالأسلحة الامريكية بمهاجمتها بغداد وبيروت ، أبرمت في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ اتفاقا مع اريل شارون بشأن التعاون الاستراتيجي ، ينص على وضع امكانيات جديدة لا حصر لها تحت تصرف اسرائيل .

وفي شهر شباط/فبراير الماضي وكأن اسرائيل لم تشعر بارتياح لكل ما قدمته لها الولايات المتحدة ، خاطب بيغين مباشرة صديقه ريغان قائلا :

" لقد قلتم لي يا سيادة الرئيس ، في ايلول /سبتمبر من العام الماضي ، بمبادرة منكم ، انكم سوف تفون بالتزام الولايات المتحدة تجاه أمن اسرائيل ، أى الحفاظ " على التفوق النوعي " لقوة اسرائيل الدفاعية ضد اعدائها " .

وقد نشرت هذه الرسالة في جريدة انترناشيونال هيرالد تريبيون الصادرة في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٢ .

وقد أكد الرئيس ريغان على الفور لبيغين بأنه :

" عازم على الابقاء على تفوق اسرائيل النوعي التكنولوجي " .

ونشر هذا أيضا في جريدة انترناشيونال هيرالد تريبيون الصادرة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

ان هذا التصميم على ضمان تفوق اسرائيل النوعي والتكنولوجي يفسر صمت الولايات المتحدة ازاء أنشطة اسرائيل النووية السرية .

اما بالنسبة " للقوة الدفاعية " لاسرائيل ، فان هذه القوة أظهرت للعالم أجمع كم هي فعّالة عندما قامت اسرائيل بما يسمى بـ " الهجمة الدفاعية " على المفاعل النووى ، وأيضا من خلال غزو اسرائيل " الدفاعي " للبنان .

Digitized by UNOG Library

وعلى الرغم من ذلك ، نجد ان ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تشعر بقلق عميق ازاء الاجراء الذى اتخذته الجمعية بشأن البند المتعلق بالهجمة الاسرائيلية بقولها : " انه لن يسهم في قضية السلم في الشرق الأوسط " .

السيد كيركا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الهجمة العسكرية الاسرائيلية في حزيران /يونيه ١٩٨١ على المنشآت النووية في العراق هي قضية ، رغم مرور الوقت ، لا تزال لها اهميتها ودلالتها . ونود ان نتحدث اليوم لكي نؤكد مرة أخرى ، من وجهة نظرنا ، المبادئ التي ينطوي عليها تدمير اسرائيل للمنشآت العراقية النووية منذ أكثر من عام .

وتأكيدا لموقفنا ، الذى اعربنا عنه بالتفصيل عندما اتيحت لنا الفرصة في مجلس الأمن ، وفي هذا المحفل الموقر ، أود ان اذكّر بالعناصر الأساسية التي ردت بموجبها تركيا على الهجمة العسكرية الاسرائيلية التي لم يكن لها مايبررها ، على مركز الابحاث النووية العراقي .

لقد ادانت تركيا الهجمة الاسرائيلية دون قيد أو شرط ، ووصفتها بأنها عمل لا مبرر له على الاطلاق وانه انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

وقد رأت تركيا ان استخدام اسرائيل للقوة انما يمثل خطرا كبيرا على الأمن في هذه المنطقة المضطربة ، ويعتبر عملا عدوانيا آخر من جانب اسرائيل يضعف من احتمالات السلام الهشة في الشرق الأوسط .

ورفضت تركيا صحة الحجج التي ساقتها اسرائيل لتبرير هجمتها العسكرية على المركز النووى العراقي . ووجدنا أن ادعاء اسرائيل بأنها قد عملت في ظل مبدأ الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، غير مقبول بصفة خاصة .

وقد طالبت تركيا اسرائيل بأن تقدم التعويضات الكافية والعاجلة للعراق مقابل التدمير الذى نتج عن هذه الهجمة العسكرية .

وعلاوة على ذلك ، أعلنت تركيا بكل تأكيد انه ليس من حق أية دولة ، بما في ذلك اسرائيل ، ان تتدخل في حق الدول الأخرى في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

وموقف حكومة تركيا كما هو ولم يتغير . وقد أعربنا عن تأييدنا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذى اعتمد بالاجماع ، وصوتنا لصالح قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٧ . واننا نشجب بشدة اسرائيل لاستمرارها في تجاهل هذه القرارات ونأسف بشدة لعدم تنفيذها لها .

Digitized by UNOG Library

ان التطورات في المنطقة منذ احداث حزيران /يونيه ١٩٨١ قد أكدت ، لسوء الحظ ، أسوأ مخاوفنا . فقد أصرت اسرائيل على عدم التزامها بالقانون ، ولم تكتف بمواصلة سياساتها في اقامة المستوطنات غير القانونية وضم الاراضي العربية الفلسطينية التي احتلتها ، بكل كثّفت من اضطهادها واخضاعها للشعب العربي الفلسطيني ، وكما لو كان كل ذلك غير كاف ، قامت اسرائيل بغزو لبنان وسببت معاناة لا مثيل لها للشعب اللبناني والفلسطينيين العرب .

ان حكومة تركيا تحرص دائما على ان تصدر حكمها على كل قضية حسب حيثياتها ، وتحاول ان تتجنب التعميمات الكاسحة والجوفاء . اننا نبذل الجهود لكي يكون موقفنا ايجابيا ومعينا وبناء عندما نعرب عن آرائنا بشأن الامور التي تواجه مجتمع الأمم . وحتى عندما ننتقد وندين ، فاننا نترك الباب مفتوحا للوفاق . وهذا هو ما حملنا دوما على مطالبة اسرائيل بالتخلي عن مسلك العدوان ، من أجل اتاحة المجال للمفاوضات والسلم . وقمنا بحث اسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ، وطلبنا من اسرائيل ان تكف عن سياسات التوسع والضم واقامة المستوطنات غير القانونية في الاراضي المحتلة ، وتحدينا أن تعرب عن استعدادها للعيش في سلم وأمن مع جيرانها . وطالبنا بصفة خاصة أن تعترف اسرائيل بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وان تعيدها اليه . بيد ان كل نداءاتنا حتى الآن ذهبت ادراج الرياح .

ونود مرة أخرى ان ننبه اسرائيل الى حقيقة أن شعورها المتزايد بالأمن بعد تدمير المنشآت النووية العراقية وفي أعقاب غزوها للبنان هو شعور خادع ومضلل . ان هذان المثالان اللذين نذكرهما ، ليسا سوى حلقتين في سلسلة طويلة من الأعمال العدوانية التي ترتكبها اسرائيل باسم الأمن والدفاع عن النفس . ولا يمكن للأمن الحقيقي والدائم لاسرائيل ان يتحقق الا عن طريق التسوية العادلة الدائمة والشاملة في الشرق الأوسط .

وفي السياق الحالي ، أود أن أؤكد من جديد حق كل الدول في ان تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية في ظل ضمانات دولية مناسبة ووفقا لمبادئ اتفاقية عدم الانتشار . ونحن نلاحظ ان العراق يلتزم بمعاهدة عدم الانتشار ويخضع جميع انشطته في مجال الطاقة النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لقد تعرض شعب العراق الشقيق للهجوم ، ونحن نؤيد قضيته وحقه في استخدام الطاقة

Digitized by UNOG Library

النووية للأغراض السلمية . ونعلم أن شعب العراق الشقيق لن يثنيه شئ عن تصميمه على تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل تنمية بلاده .

وتركيا ، بوصفها عضو في معاهدة عدم الانتشار ، ترى ان افضل الطرق لضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو الالتزام بنظام عدم الانتشار ، لاسيما تأييد نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونطلب الى اسرائيل ان تنضم الى معاهدة عدم الانتشار وان تسمح بتطبيق ضمانات وكالة الطاقة الذرية على انشطتها النووية ، أو تواجه آثار اخفاقها المستمر في عدم الانصياع لذلك .

Digitized by UNOG Library

السيد لوبيس ديل امو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما أمرت السلطات الصهيونية في ٧ حزيران/يونيه من العام الماضي بضرب المنشآت النووية العراقية، أعرب المجتمع الدولي عن أقوى الادانات لمثل هذا الارهاب.

لقد اعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن هذا الموضوع في دورتها السادسة والثلاثين، بمعارضة صوتان فقط، هما صوتا اسرائيل والولايات المتحدة، أي المعتدي وحاميه الأساسي، وقد كان هذا التصرف متسقا مع موقف الولايات المتحدة في كل عمليات التصويت داخل مجلس الأمن وفي الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة، عندما كان يجري نظر عدوان اسرائيل على جيرانها العرب، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ان المجتمع الدولي يعلم ان المنشآت النووية العراقية تمت اقامتها في اطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعراق عضو فيها، ولقد أعلنت الوكالة ان هذه الضمانات تطبق بطريقة مرضية على منشآت أويزراك، ومن هنا، فانه ليس مما يدعو للدهشة، ان المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قرر، في قرار اعتمده في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، أن عدوان اسرائيل كان هجوما على الوكالة نفسها، وعلى نظام ضماناتها، وأن الوكالة قررت أن تعلق كل أنواع المساعدة لاسرائيل. وليس مما يدعو للدهشة أيضا ان المؤتمر العام للوكالة قد قرر هذا العام الا يعترف بوثائق تفويض الوفد الاسرائيلي وأن يستبعدها من الاشتراك في أعمال المؤتمر.

ان السلطات الصهيونية، كي تبرر ما لا يمكن تبريره، أعلنت ما يسمى بمبدأ الهجمة الوقائية، ودافع حلفاؤها من أمريكا الشمالية عن عمل القرصنة الغادر هذا، باعتباره انه من حق اسرائيل في الدفاع عن النفس.

وتمشيا مع هذا المنطق الفاشي، يصبح من حق اسرائيل ايضا أن تضم مدينة القدس ومرتفعات الجولان السورية، وان تقوم بغزو لبنان، وأن تبقي هناك على جيش احتلال لها، وأن تسمح بمذبحة الشيوخ والنساء والأطفال العزل في معسكرى اللاجئين في صبرا وشاتيلا، وان تحرم بالقوة شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف في الحياة في وطنه.

ان هذه الأيد ولوجيات الغادرة التي تتناقض مع معظم القواعد الأساسية للقانون، يدافع عنها الحليف الاستراتيجي الآخر للولايات المتحدة وهو نظام الفصل العنصري، الذي يستخدم

Digitized by UNOG Library

نفس الدعاوى ، التي يستخدمها زملاؤه الصهاينة ، ويحتل ناميبيا بطريقة غير مشروعة ، وكذلك جزء من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية ، وينتهج سياسة عدوانية منتظمة ضد جيرانه ، دول خط المواجهة .

وعندما طالب المجتمع الدولي بفرض العقوبات ، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ضد المعتدين الصهاينة المتعنتون ، عارض ذلك قادة الولايات المتحدة ، وهددوا العالم بالانتقام ، وشجعوا المعتدي ، وأمدّوه بأكثر الوسائل تطورا لكي يواصل ارهابه ، بدلا من استعمال التعقل والعدالة اللتين يفتقدهما .

ان مثلث واشنطن بريتوريا تل ابيب يريد عالما يشكله على صورة مصالحه غير الشرعية ، ولتحقيق هذه الغاية فانه ينتهك المبادئ المقبولة عالميا للتعايش الدولي ، ويسعى لأن يفرض بالقوة ما لا يسمح به القانون .

وبعد اسبوع من الهجمة الصهيونية على المنشآت النووية العراقية ، عقد اجتماع لحركة عدم الانحياز في نيويورك من أجل النظر في عدوان اسرائيل ، وقد وصفه بأنه " عمل ارهابي" (S/14544 ، مرفق ، ص ١) وبأنه :

" دليل جديد في سياستها التوسعية التي عرضت باستمرار السلم والأمن الدولي للخطر " . (المرجع نفسه)

وكذلك فان الجلسة العامة أيضا :

" قد أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف لبلدان عدم الانحياز في تنمية طاقاتها النووية من أجل الأغراض السلمية تمشيا مع أولوياتها ومصلحتها واحتياجاتها" .

(المرجع نفسه)

وبالاضافة الى ذلك ، فلقد قررت الجلسة العامة انه يتعين على اسرائيل ان تدفع للعراق تعويضا عن التلف الذي احدثته ، وطالبت مجلس الأمن بأن يتخذ اجراءات فعّالة تمشيا مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . كما طالبت جميع الدول كذلك ، لاسيما الولايات المتحدة ، بأن تمتنع عن اعطاء اسرائيل اية مساعدات ، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية ، يمكن ان تشجعها على مواصلة سياساتها العدوانية ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني .

Digitized by UNOG Library

وبعد عدة أشهر ، اعتمدت الجمعية العامة قرارا مشابها .

ان اخفاق بعض الدول ، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية ، عن الاستجابة لهذه النداءات أدى الى استمرار الأعمال العدوانية الاسرائيلية ، وآخر دلائلها غزوها للبنان .

ان وفد بلدى ، اذ يدين هذه الأعمال ، فانه يؤكد رفضه القوى للمبدأ غير المسموح به للهجمة الوقائية ، ويقرر أنه من حق البلدان النامية ان تستخدم طاقتها النووية لأغراض سلمية . ويجدد نداءه للمجموعة الدولية الوارد في مشروع القرار الذى سيقدم الى الجمعية للنظر فيه .

السيد ستروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تنظر الجمعية العامة مرة أخرى العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين .

ان الغارة الجوية الاسرائيلية على مركز الأبحاث النووى العراقي كانت انتهاكا سافرا للقانون الدولي ، ووجهت ضربة اخرى الى الجهود الرامية لاقرار السلم في الشرق الأوسط . لقد أدان الاتحاد السوفياتي ، مع البلدان الأخرى ، بعنف هذا العمل الذى اقترفته اسرائيل ضد ضد العراق ، والذى اعتبره مجلس الأمن ، بالاجماع ، عملا عدوانيا يهدد ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي . لقد طالب مجلس الأمن بأن تحجم اسرائيل في المستقبل عن القيام بأية أعمال مماثلة أو التهديد باقترافها .

ان العدوان الاسرائيلي ضد العراق قد تمت ادانته من جانب مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذا مؤتمرها العام . ان مسألة تعليق حقوق ومزايا اسرائيل فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب هجومها على مركز الأبحاث النووى العراقي ورفضها لمطالب مجلس الأمن باخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة ، كانت من السمات البارزة للمؤتمر السادس والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومن الأمور ذات المغزى السياسي بصفة خاصة ، انه في مناقشات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة لعدوان اسرائيل على مركز البحوث النووى العراقي ، اعتماد الجمعية العامة بأغلبية كبيرة للقرار ٣٦/٢٧ الذى تضمن :

Digitized by UNOG Library

" تحذيرا رسميا الى اسرائيل للكف عن تهديداتها وعن ارتكاب مثل هذه الهجمات المسلحة ضد المنشآت النووية " .

وتوجهت الجمعية بنداء الى جميع الدول للكف فورا عن تزويد اسرائيل بأية أسلحة أو مواد متعلقة بها من جميع الأنواع ، التي تمكنها من ارتكاب أعمال عدوانية مماثلة ضد دول أخرى .

Digitized by UNOG Library

لقد طالبت الجمعية العامة بأن تدفع اسرائيل تعويضا كافيا عن الخسارة المادية والخسائر في الأرواح . وقد طلبت من مجلس الأمن أن يضع اجراء تطبيقيا فعالا لمنع اسرائيل من التمادى في تهديد السلم والأمن الدوليين ، عن طريق أعمالها العدوانية ، وسياساتها الدائمة القائمة على التوسع والاحتلال والضم .

ومن الواضح تماما ، ان قرار الجمعية العامة ظل مجرد قصاصة من الورق . فلاتزال اسرائيل تواصل التمادى في سياسة دولة الارهاب التي تنتهجها ازاء البلدان العربية . وقد أوضحت الاحداث الأخيرة بجلاء تام ان اسرائيل لا تنوى الامتناع عن ممارستها الاجرامية بتوجيه الضربات الى الدول العربية والمناطق الآهلة بالسكان . وهكذا ، فان اسرائيل ، بانتهاجها سياسة ابادة الجنس ضد الشعب الفلسطيني ، قد ضربت بمبادئ القانون الدولي عرض الحائط - وبشن عدوان واسع النطاق في لبنان ، حددت الدوائر الحاكمة في اسرائيل لنفسها مهمة الابادة الجسدية للفلسطينيين ، بما فيهم النساء والأطفال .

لقد بلغت الجرائم العسكرية الاسرائيلية على الأرض اللبنانية الذروة في تدبير المذبحة الشنيعة التي ارتكبت ضد السكان العزل بمعسكرات اللاجئين ببيروت . ان الطبيعة العدوانية لأعمال اسرائيل ضد الدول العربية المجاورة انما تتزايد يوما بعد يوم ، وتتخذ أبعادا متزايدة الخطر .

وبالنسبة لموضوع الأعمال الاسرائيلية العدوانية ، فاننا لا نستطيع أن نظل صامتين ازاء الدور الذى يلعبه أولئك الذين يساندون اسرائيل . وما كان يستطيع الذين يحتلون الدوائر الحاكمة في اسرائيل أن يتصرفوا بمثل هذه الوقاحة ، لو لم يكونوا متأكدين من الدعم التام والمتعاطف الذى تقدمه لهم واشنطن . وقد أعربت الجمعية العامة بصورة ملائمة تماما عن عميق قلقها ازاء اساءة استخدام اسرائيل - في ارتكابها للأعمال العدوانية ضد البلدان العربية - للاسلحة والطائرات التي مدتها بها الولايات المتحدة .

ان كلا من قصف اسرائيل لمركز البحث العراقي ، وأعمالها المتعلقة بابادة الجنس في لبنان ، هما على حد سواء ، جزء لا يتجزأ مما يسمى بالتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ، التي تمول اسرائيل وتمدها بالأسلحة وتشجعها على مواصلة سياساتها الاجرامية المناهضة للعرب . واذ تتدخل

Digitized by UNOG Library

الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، فانها تقوم في الوقت ذاته ، ببذل كل ما في وسعها لحماية المعتدى الاسرائيلي . وعلى نفس المنوال ـ تطالب الولايات المتحدة ـ كما اتضح من البيان الذى أدلى به ممثل العراق توا ـ بفرض العقوبات حيثما لا يكون هناك سبب مطلقا لذلك . فهي تتردد في فرض العقوبات الملائمة على المعتدى ، لكنها من ناحية أخرى ، تستخدم العقوبات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ان غارة اسرائيل الوقحة على مركز البحث النووى العراقي قد تكون لها نتائج خطيرة للغاية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين . لقد كانت الغارة الاسرائيلية على مركز البحث العراقي ؛ وهو مركز خاضع لضمانات أمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، محاولة واضحة تماما لعرقلة معاهدة عدم الانتشار ، التي تمثل العراق طرفا فيها ، والتي ترفض اسرائيل بعناد الانضمام اليها .

ان تأكيدات اسرائيل بأن أوجه الرقابة التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير فعالة بالقدر الكافي ولا يمكن الاعتماد عليها ، ليست سوى حيلة من العسكرية الاسرائيلية ، وقد رفضها الرأى العام العالمي رفضا تاما . وقد بينت بجلاء البيانات التي أدلى بها عدد من البلدان في الأمم المتحدة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ان ما ترمي اليه عمليا تل أبيب يستهدف التقويض من فعالية الرقابة الدولية .

ان الوفد السوفياتي يود أن يؤكد مرة أخرى على ان معاهدة عدم الانتشار ـ وهي أساس نظام عدم الانتشار الدولي ـ قد أثبتت قدرتها على البقاء وفعاليتها . فهي تساعد في الحفاظ على الاستقرار في العلاقات الدولية المعاصرة ، وتهيئ أساسا لتطوير تعاون دولي واسع النطاق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية . كما نود أيضا أن نؤكد على أن نظاما سليما لضمانات عدم الانتشار ، أمر ضرورى لانجاح تنمية هذا التعاون في المستقبل .

اننا نعتقد أن العدوان الاسرائيلي ضد المركز النووى العراقي انما بين بصورة قاطعة الخطر الكامن في رفض اسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار . لقد ظلت مطامع اسرائيل النووية لأكثر من عام الآن على جدول أعمال الأمم المتحدة . وادانتها الجمعية العامة ، بشكل قاطع وطلبت أن تخضع اسرائيل منشآتها النووية لضمانات أمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وطلبت من مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات الفعّالة لضمان تنفيذ القرارات المتصلة بأسلحة اسرائيل النووية .

Digitized by UNOG Library

ان رفض اسرائيل المتعنت للالتزام بقرارات الأمم المتحدة يوضح بجلاء وبلاغة ان هدفها الرئيسي هو ارساء تفوقها النووى في منطقة الشرق الأوسط .

لقد فحص الوفد السوفياتي بعناية تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/37/365 و Add.1 ، المقدم بمقتضى القرار ٣٦/٢٧ . ونحن نشعر بارتياح اذ نلاحظ ان هناك العديد من البلدان قد أحاطت الأمين العام علما ، بأنها تعمل باتساق تام مع أحكام هذا القرار ، بما فيها النداء الذى تضمنه لجميع الدول كي :

" تكف فورا عن تزويد (اسرائيل) بأية أسلحة أو مواد متعلقة بها من جميع الأنواع تمكنها من ارتكاب أعمال عدوانية ضد دول أخرى " .

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فمنذ عام ١٩٦٧ ، قطعت بلادى العلاقات الدبلوماسية ، والتجارية والثقافية وغيرها من العلاقات الأخرى مع اسرائيل ، ووضعت حدا لأى تعاون معها . فالاتحاد السوفياتي لا يمد اسرائيل بأية أسلحة ، أو مواد عسكرية ولا يقدم لها أية مساعدة عسكرية أو أى نوع من أنواع المساعدة . الا أننا لا نرى في التقرير أية استجابة من جانب أولئك الذين يمدون المعتدى ، منذ فترة من الزمن ، بالامدادات على نطاق واسع ، كما يقدمون له أيضا الغطاء الاساسي .

Digitized by UNOG Library

ان موقف اسرائيل ، كما وصفه التقرير الذى بيين اهمال اسرائيل لمطالب الجمعية العامة في ازدراء ، يعتبر تحديا للمجتمع الدولي كافة . وهذا يوضح بالتأكيد أن اسرائيل ، بالتغاضي المكشوف من جانب من يناصرونها ، مستمرة في ممارسة سياساتها العدوانية وأنها لم تتخلّ عن التهديد بتكرار الهجمات على مثل هذه المنشآت ، مثل الهجوم الذى أدانته الجمعية العامة ، عندما ترى ذلك ملائما .

ويرى الاتحاد السوفياتي أن الجمعية العامة يجب ان تتخذ تدابير مباشرة وصريحة لكبح جماح طموحات اسرائيل النووية ، ولضمان تنفيذ مقرراتها ذاتها التي تهدف الى عدم تمكين اسرائيل من ممارسة سياسة العدوان والابتزاز ضد البلدان العربية ، والى دعم السلم والأمن في تلك المنطقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠

Digitized by UNOG Library